نحو طرح موضوعي لمصطلحات علوم الحديث

(مصطلحات الغرابة والتفرد نموذجا)

الأستاذ أبو بكر كافي

جامعة الأمير عبد القادر

مدخل

إن المؤلفات في علوم الحديث كثيرة، والفوائد التي تتضمنها قيمة، والمسائل التي تبحثها مهمة ومتنوعة، ولكن الطريقة التي تطرح بها تلك المسائل وتعالج بها المباحث كانت ولا تزال محل نقد وسببا يحول دون الوصول إلى التصورات الصحيحة والمفاهيم السليمة في هذا العلم الدقيق. وسآخذ جانبا من هذه الجوانب المنهجية في هذه الكتب وهي طريقة الترتيب التي سنعرض بعض سلبياتها، ثم نطرح نموذجا مقترحا لتناول بعض مصطلحات هذا العلم.

إن الناظر في كتب علم الحديث يلحظ أن المباحث فيها، اتسمت بعدم الترتيب من الكتب الأولى لهذا الفن إلى الكتب المتأخرة منه، فكتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ت405هـ) من الكتب الأولى في علوم الحديث، وهذا الكتاب على أهميته وغزارة مادته ينتقده الحافظ ابن حجر بقوله "لكنّه لم يهذب ولم يرتب" والكتاب قد تضمن اثنين وخمسين نوعا من أنواع علم الحديث ليس بينها تسلسل يربطها أو علاقة تجمع بينها.

وكتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي (ت463هـ) فيه شيء من الترتيب لكنه غير كاف، إذ تناول مباحث الأخبار وأقسامها وأحكامها، ثم ذكر مسائل متعلقة بالسماع، ثم العدالة وأحكامها، ثم أصول الجرح والتعديل والمسائل المتعلقة بهما، ثم ذكر مسائل كثيرة متعلقة بكيفية الرواية، ثم تناول الإرسال والمراسيل، ثم ذكر تعارض المسند مع

جميع الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن وجهة نظر
أصحابها ولا تعكس رأي المجلة

مدير المجلة	أعضاء هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
أ.د/ عبد الله بوخلخال	أ.د/ عبد الله بوجلال	د. إبراهيم التهامي
	أ.د/ سامي عبد الله الكناني	د. سعيد فكرة
رئيس التحرير	أ.د/ أحمد صاري	د. الشيخ بوعمران
د/ احميده عميراوي	أ.د/ رابح دوب	د. عمار طالبي
	د/ جمال شوالب	د. عبد العزيز فيلالي
مسؤول النشر	د/ بشير بوجنانة	د. عبد الكريم بن أعراب
د/ احميده عميراوي	د/ سلمان نصر	د. عبد الرزاق قسوم
أمين التحرير	د/ مولود سعادة	د. عمر بوقرورة
أ. محمود بن زغدة	د/ عمر لعويرة	د. محمد خزار
منى علام		د. محمد لخضر مالكي

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير إلى العنوان الآتي:
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص.ب 137 قسنطينة –الجزائر 25000
☎ 98 21 92 31 0 /90 22 92 31 0 الفاكس: 98 21 92 31 0 /41 21 92 31 0
البريد الإلكتروني: E.Mail = USIEAK 25 @ Wanadoo. DZ
التلكس: 92954 USIEAK DZ

العلاقة بين المصطلحات المشتركة والمباحث المتداخلة، بل الأسوأ من ذلك تصور الانفصال بينها.

من هاهنا ينبغي إعادة النظر في مباحث علوم الحديث وترتيبها ترتيبا مناسبا ينسجم والواقع التطبيقي لهذه المصطلحات بعيدا عن التجريد الصوري المنطقي بضم النظير إلى نظيره والشكل إلى شكله. ولعل أقدم محاولة في ذلك ما قام به الحافظ ابن حجر في "نخبة الفكر" حيث تناول مصطلحات علوم الحديث بترتيب مغاير لكتب من سبقه في هذا الفن، وبنى كتابه على تقسيمات مختلفة للخبر مما يشكل وحدات موضوعية إلى حد ما، وهذا سبق للحافظ يحمد عليه، بيد أن إغراق الحافظ في التقسيم أفضى به إلى المغايرة بين كثير من المصطلحات المتحدة عند نقاد الحديث كـ"الصحيح والحسن" و"المنكر والشاذ" "والمرسل الخفي والتدليس" "والمعلول والمضطرب وغيرهما من أجناسه "والمصحّف والمحرّف" وغيرها.كما استعمل مصطلحات جديدة غير معهودة عند أرباب الفن ،مما ينبغي أن يعلم ويؤخذ بعين الاعتبار.

والسبب في هذا الخلل المنهجي الواضح في كتب علوم الحديث هو أن أصحابها أرادوا تعريف المصطلحات بحد ذاتها بغض النظر عما يكمن وراءها من مسائل وأحكام في الغالب الأعم، فالمقصود الأساسي هو تعريف المصطلحات والتمثيل لها دون مراعاة للعلاقة بينها إلا من بعض الإشارات العابرة مما نجده عند ابن الصلاح في بعض الأنواع. فمصطلحات الغرابة والتفرد ـــ مثلا ـــ أوردها ابن الصلاح على شكل أنواع مستقلة، كالغريب والمنكر والشاذ ومعرفة الأفراد، وذكر بعضها عرضا ضمن أنواع أخرى.

ولا يخفى أهمية التفرد في الوقوف على علل الأحاديث، وأوهام الرواة، فهي من الدلائل القوية في ذلك، قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك"[1] فمعرفة المصطلحات المستعملة عند

1 – علوم الحديث، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه نور الدين عتر، 1401هـ ـــ 1981 م المكتبة العلمية، بيروت، ص 81 ـــ 82

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ

سورة القلم، الآية 1.

وقال الشيخ زكرياء الأنصاري: «(فهو) أي ما حصل به الانفراد بوجه مما ذكر (الغريب) سمي به لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه»[1].

والغرائب ليست كلها ضعيفة ومعلولة ففيها الصحيح، ولكن الغالب أن تكون ضعيفة معلولة، قال ابن الصلاح: «... ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب، رُوِّينا عن أحمد بن حنبل ﷺ أنه قال: غير مرة: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[2].

ثانيا ــ الفرد: يطلق كثير من العلماء على الغريب اسما آخر هو "الفرد"، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعا مستقلا، كابن الصلاح[3]، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحا، إلاّ أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، و"الفرد" أكثر ما يطلقونه على الفرد "المطلق" والغريب أكثر ما يطلقونه على "الفرد النسبي"، هذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان[4].

ثالثا ــ الحسن: يطلق المحدثون مصطلح "الحسن" في حكمهم على الأحاديث وقد اختلفت مقاصدهم في ذلك، فمنهم من أراد به الصحيح مطلقا، ومنهم من أراد به الحسن اللغوي، أي حسن الألفاظ ولو كان الحديث ضعيفا، وبعضهم أراد به الغريب المستنكر[5]، والذي يهمنا في بحثنا هذا هو الإطلاق الأخير، فقد عقد القاضي الرامهرمزي

1ــ فتح الباقي (مع شرح العراقي لألفيته) ط دار الكتب العلمية : 267/2.
2ــ علوم الحديث: ص 244، وانظر تدريب الراوي: 107/2.
3ــ انظر: علوم الحديث: ص344.
4ــ انظر: نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ط شركة الشهاب الجزائر : ص17 ـ18.
5ــ انظر تفصيل هذه الإطلاقات وشواهدها في "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف" للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

في كتابه المحدث الفاصل بابا خاصا لما يطلق عليه الغريب والحسن، وساق فيه آثارا تدل على كراهية أهل الحديث لما يسمى بالغريب أو الحسن، ويظهر منها أن معناهما واحد عندهم، وترجم للباب بقوله: «باب من كره أن يروى أحسن ما عنده»[1]

كما أن الخطيب البغدادي عقد في كتابه "الجامع" بابا بعنوان "استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير» وساق فيه آثارا كثيرة تذم رواية الغرائب من ذلك ما رواه بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده، قال أبو بكر: عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج لما قيل له ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟، فقال: من حسنها فررت»[2].

ونقل الرَّامَهُرْمُزي بإسناده إلى عبد الله بن داود أن سفيان الثوري كان إذا كان الحديث حسنا لم يكد يحدث به[3]، وبإسناده إلى ثابت البناني أنه قال: «لولا أن تصنعوا بي ما صنع بالحسن لحدثتكم بأحاديث مؤنقة»[4]، أي حسانا.

ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن نوفل بن مطهر قال: «كان بالكوفة رجل يقال له حبيب المالكي، وكان رجلا له فضل وصحبة فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه، قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش عن زيد بن وهب قال سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف، فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت له إنه وإنه، فأبى، فلما أكثرت عليه، في ثنائي عليه فقال:

1ـــ انظر: المحدث الفاصل: ص 561 — 565.
2ـــ انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 100/2 — 101، والجرح والتعديل 146/1.
3ـــ المحدث الفاصل: ص 563 — 564.
4ـــ المصدر نفسه.

عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب بن أبي البحتري عن حذيفة» [1].

إلى غير ذلك من النصوص والشواهد التي تدل على ان المحدثين يستعملون الحسن ويريدون به ـــ في بعض استعمالاتهم ـــ الحديث الغريب والمنكر.

رابعا ـــ الشاذ: يطلقه المحدثون ويريدون به معنى أخص من مجرد التفرد ولكن تفردا خاصا يثير في نفس الناقد ريبة، كما ورد ذلك في كلام الإمام الخليلي والحاكم رحمهما الله. قال الخليلي: «... والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به» [2].

وقال الحاكم: «الشاذ غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة» [3].

وما ذكره الخليلي في تعريف الشاذ هو المعروف عند المحدثين فقد ورد عن صالح بن محمد الحافظ: «الحديث الشاذ المنكر الذي لا يعرف»، وعن إبراهيم بن أبي علية: «من حمل شاذ العلم حمل شرا كبيرا»، وعن معاوية بن قرة: «إياك والشاذ من العلم»، وعن شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ»، وعن ابن مهدي: «لا يكون إماما في العلم من يحدث بالشاذ من العلم» [4].

1ـــ انظر مقدمة الجرح والتعديل، ط الهند : ص 270.

2ـــ الإرشاد: ضبطه عامر أحمد حيدر، ط. دار الفكر بيروت، ص 13، وحكاه ابن عدي بلفظ آخر في الكامل، 124/1.

3ـــ معرفة علوم الحديث تحقيق السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت : ص119.

4ـــ انظر هذه النصوص في شرح العلل لابن رجب،حققه وعلق عليه صبحي السامرائي ،ط عالم الكتب: ص 236.

لذلك قال الحافظ ابن رجب: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث: إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه «إنه لا يتابع عليه» ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلاّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1].

وقال أيضا: «ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة وهي نوعان: ما هو شاذ الإسناد، وما هو شاذ المتن، كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها أو أجمعت الأئمة العلماء على القول بغيرها»[2]

وقال الإمام أبو داود صاحب السنن ـ تلميذ الإمام أحمد ـ في رسالته إلى أهل مكة: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ... ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح، فليس يقدر أن يرده علينا أحد»[3].

والخلاصة مما تقدم أن معنى الشاذ عند المحدثين يرادف الغريب، وإن كان استعمال لفظة "الشاذ" في الحكم على الأحاديث نادرا في كتب العلل والرجال، والأكثر في استعمالهم "لا يتابع عليه"، "تفرد به فلان"، "لا نعرفه إلاّ من حديث فلان"، ونحوها، للدلالة على تفرد الراوي.

1ـ المصدر نفسه: ص 208.

2ـ المصدر نفسه، ص 236.

3ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ص 29، ت الصباغ، وانظر شرح العلل: ص 237.

خامسا ـــ المنكر:

قد سبق الكلام على هذا المصطلح في بحث خاص[1]، وبيّنا هناك أن المنكر يطلق على الحديث الذي أخطأ فيه راويه منفردا كان أو مخالفا، وقد يطلق هذا المصطلح عند المحدثين ويراد به الأفراد الغرائب وفيما يلي بعض نصوص الأئمة التي تؤيد ذلك:

ـــ قال الإمام أحمد في التحذير من رواية الغرائب: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[2]، فهذه قاعدة عامة تفيد أن أكثر الغرائب أحاديث منكرة مما أخطأ فيها رواتها، وأغلبها من تفردات الضعفاء الذين لا يحتمل تفردهم.

ـــ وقال البخاري: «روى أحمد بن الحارث عن السراء بنت نبهان، أحاديث لا يتابع منها على شيء مناكير»[3].

ـــ وقال علي بن المديني: «أحاديث معمر ـــ هو ابن راشد ـــ عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة»[4].

ـــ وقال أبو حاتم: «ونعرف سقم الحديث وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[5].

ـــ وقال أبو داود: «هذا حديث منكر ... والوهم فيه من همام، ولم يروه إلاّ همام»[6].

وقال عقب حديث أبي خالد الدالاني: «أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم يصلي ولا يتوضأ»: «هو حديث منكر لم يروه إلاّ يزيد الدالاني عن قتادة ...»[7].

1ـــ انظر "الحديث المنكر عند الحافظ ابن حجر ـــ دراسة نقدية ـــ"مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،العدد 10
2ـــ شرح العلل: ص 335، وعلوم الحديث: ص 344.
3ـــ ضعفاء العقيلي: 126/1.
4ـــ شرح ابن رجب: ص 280.
5ـــ شرح العلل: ص 397، وانظر مقدمة الجرح والتعديل: ص 351.
6ـــ سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء 1/ 4.
7ـــ سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم: 31/1.

ـــ وقال النسائي ـــ عقب حديث أبي الأحوص عن النبي ﷺ «اشربوا في الظروف ولا تسكروا ـــ: «... هذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سُليم لا نعلم أحدا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب»[1].

ـــ وقال الحافظ ابن عدي: «وهذا الحديث تفرد به إسماعيل بن عياش عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي»[2].

ـــ وقال أيضا: «حديث إسماعيل بن أبي أوَيْس عن مالك عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا «إذا وضع بين يدي أحدكم طعام ... حديث منكر عن مالك لا أعرفه إلاّ من حديث ابن أبي أوَيْس، وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها»[3].

وقال أيضا: «... وهذه الأحاديث مع غيرها ممّا يرويه إسحاق بن بشْر هذا غير محفوظة كلها أحاديثه منكرة إمّا إسنادا أو متنا، ولا يتابعه أحد عليها»[4].

والخلاصة أن مصطلح المنكر عند أئمة النقد أعم وأشمل من مصطلح الغريب لأن المنكر كل حديث غير معروف عن مصدره، أو هو خطأ في نسبته إلى راويه سواء كان بتفرد أو مخالفة من ثقة أو ضعيف، ومن هنا فإن المنكر يطلق عند المحدثين ويراد به بعض معناه، وهو الغريب والفرد.

سادسا ـــ الخطأ والفائدة

قد يطلق بعض المحدثين مصطلح الغريب أو الفائدة على الحديث الذي وقع فيه خطأ أو وهم، قال الإمام أحمد ـــ رحمه الله ـــ:

«إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى

1ـــ السنن: كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر، 319/8.
2ـــ الكامل: 292/1.
3ـــ المصدر نفسه: 318/1.
4ـــ المصدر نفسه: 331/1.

شعبة أو سفيان، وإذا سمعتهم يقولون لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح»[1] ؛ وقد فسره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «يعني أنهم يستفيدون غرائب الأحاديث، كما يستفيد الفقهاء ونحوهم غرائب الأقوال والطرق والوجوه، وإن كانت وجوها سُودًا»[2] ؛ ومن هاهنا ندرك معنى تسمية الحفاظ لكتب الغرائب التي ينتخبونها بـ "الفوائد"، أو "الفوائد المنتخبة".

وأمَّا قول الإمام أحمد: «وإذا سمعتهم يقولون لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح» فيعني به أنه حديث مشهور، وليس بشيء يستفاد من الغير، لكونه معروفا ومحفوظا لديهم، ولا شيء فيه يستحق النظر لكونه صحيحا وثابتا[3] .

وسئل الإمام أحمد عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: «تردين عليه حديقته» فقال: إنما هو مرسل، فقيل له: إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب، فقال أحمد: صدق إن كان خطأ فهو غريب[4] .

فالإمام أحمد وافق ابن أبي شيبة في إطلاقه الغريب على الحديث الذي وقع فيه الخطأ. فهذه مصطلحات أئمة النقد في الدلالة على الغرابة والتفرد وهي مصطلحات كثيرة ومتنوعة، وهي تؤكد ضرورة تناول مصطلحات الحديث تناولا موضوعيا يربط بينها، دون فصل وتجزئة لها ضمن أنواع مستقلة، كما هو الشائع في كتب علوم الحديث و مصطلحه ــ لأن هذا التناول التجزيئي يُخفي ما يكمن وراء المصطلحات من قواعد نقدية هامة عند علماء الحديث ونقاده.

1ــ انظر: الكفاية: ص 172، ت عمر هاشم، وشرح العلل: ص 235.
2ــ انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري: ص 18.
3ــ انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، للدكتور حمزة المليباري، ط2 دار الهداية قسنطينة، ص 22، هامش 8.
4ــ فتح المغيث للسخاوي: 3/34.

ذكر ذلك في فهرسه[1]، وممن كان يدرّسها بفاس ويجيز بها الإمام أبو عبد الله الخراز[2]، وكان الإمام ابن بري نفسه يقرئ هذه المنظومة بجامع القرويين بفاس ويجيزها من كان أهلا لذلك، وممن أخذها عنه أبو الحجاج يوسف بن على بن عبد الواحد السدروسي المكناسي الغرناطي سنة 723 هـ وأقرأها هو بدوره بالمدرسة اليوسفية بغرناطة سنة774 هـ ثم خلفه في إقرائها تلميذه أبو محمد القيجاطي [3]

ب/الإجازة بها: ولأهميتها كانت ضمن الكتب العلمية التي يجاز بها بالإسناد إلى ناظمها كما تجد ذلك في كتب الفهارس والأثبات، فمن ذلك إجازة الإمام ابن مرزوق التلمساني للإمام ابن غازي[4]، وفي إجازة أبي الحسن البلوي لابنه أبي جعفر أحمد بن علي الوادي آشي الأندلسي[5].

د/الشرح والتوضيح: قد اعتنى جماعة من العلماء بشرح هذه المنظومة وتوضيحها وإن هذه الشروح من الكثرة بحيث يعسر حصرها كلها، لذا سنكتفي بذكر أهم هذه الشروح التي طبعت، أو لها نسخ خطية في مكتبات العالم الإسلامي:

- من أقدم شرّاحها الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الشهير بالخراز، والإمام الخراز من معاصري، وقد سمى شرحه "المقصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع "ويعد شرحه من أحسن الشروح، اعتمد فيه على أمهات كتب الفن كمؤلفات الإمام الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي جعفر بن الباذش وغيرهم، وقد ناقش

1- انظر فهرس ابن غازي: ص 36.

2- فهرس ابن غازي: ص 96.

3- انظر الفراء والقراءات بالمغرب: ص28.

4- فهرس ابن غازي، تحقيق محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر، ص 184.

5- انظر ثبت أبي جعفر الوادي آشي دراسة وتحقيق د/عبد الله العمراني- ط دار الغرب الإسلامي، ص183